

Distr.: General  
24 May 2012  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٢٠٤٧ (٢٠١٢)، التي طلب فيها المجلس أن أوصل إبلاغه على مدى فترات زمنية مدتها ٦٠ يوماً بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أوصل توجيه انتباهه إلى أي انتهاكات جسيمة لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. ويقدم هذا التقرير أيضاً معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المهام الموكلة إلى القوة بموجب قرار المجلس ٢٠٢٤ (٢٠١١) فيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويقدم التقرير علاوة على ذلك معلومات مستكملة عن الحالة في أبيي وعن نشر القوة وعملياتها منذ صدور تقريره السابق بهذا الشأن (S/2012/175) في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢.

### ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة ولكنها غير قابلة للتنبؤ به وذلك بسبب التوترات المرتبطة باستمرار وجود قوات مسلحة غير مأذونة في المنطقة، انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وعدم قيام الطرفين بإنشاء إدارة منطقة أبيي، وهجرة قبيلة المسيرية على نطاق واسع، والعودة التدريجية للنازحين من أفراد قبيلة دينكا نقوك. وتأثرت الحالة الأمنية أيضاً بالتراع على منطقة الحدود بين السودان وجنوب السودان.

٣ - وحتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، لم يزل ما يتراوح بين ٤٠٠ و ٥٠٠ من أفراد القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية موجودين في المنطقة الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب، وفي بلدة أبيي وقولي وبلوم ومنطقة دفرة. وواصلت القوة مراقبة امتثال القوات



الرجاء إعادة استعمال الورق

250512 250512 12-34493 (A)



المسلحة السودانية لطلب البعثة بحصر حركة هذه القوات في شمال بلدة أبيي، وخلال النهار وباستخدام الطريق الرئيسية فحسب، والإحجام أيضا عن القيام بأي مهام عملياتية، وواصلت التحقق من ذلك.

٤ - ووقعت عدة حوادث أمنية داخل منطقة أبيي بعد تصاعد النزاع الحدودي بين السودان وجنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣١ آذار/مارس، لاحظت القوة دخول طائرة في الفضاء الجوي فوق منطقة أبيي من الشمال الشرقي عبر دمبرولية. وتوجهت الطائرة بعد ذلك جنوبا وحلقت مرتين فوق منطقة تاج اللي، قبل العودة باتجاه الشمال وألقت أربع قنابل على مسافة كيلومترين تقريبا جنوب قاعدة عمليات سرية القوة الواقعة في أم خريت. وأصيب مدني بجروح أثناء الحادث وتلقى العلاج من تلك الجروح في مجمع القوة. وتحملت حكومة السودان مسؤولية الحادث وقدمت اعتذارها للبعثة.

٥ - وفي صباح يوم ١٣ نيسان/أبريل، دخل حوالي ٨٠٠ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الجانب الشرقي من منطقة أبيي عبر محور توربادر - شقاق من ولاية الوحدة في جنوب السودان. وأوقفت القوة هؤلاء الجنود على بعد ٢٠ كيلومترا جنوب شرق أم خريت ومنعتهم من متابعة خططهم المعلنه بالذهاب إلى هجليج (ولاية كردفان الجنوبية، السودان) مروراً بمنطقة أبيي. وفي اليوم نفسه، سافر رئيس البعثة، الفريق تادي سي ويريدي تيسفاي، إلى مدينة جوبا، في جنوب السودان، ليطلب إلى القيادة العليا للجيش الشعبي لتحرير السودان سحب قواتها من منطقة أبيي وعدم القيام بأي عمل قد يعرض للخطر الحالة الأمنية عموماً. وبدأ الانسحاب بعد ظهر اليوم نفسه وانتهى بحلول صبيحة يوم ١٤ نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، في ١٩ نيسان/أبريل، أوقفت القوة ٢٢ من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان قرب كوين في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة أبيي وأعادت توجيههم إلى ولاية الوحدة في جنوب السودان.

٦ - وفي ١٥ نيسان/أبريل، دخل نحو ٣٠٠ من عناصر ميليشيات قوات الدفاع الشعبي منطقة أبيي من جهة المغلدي ولاية كردفان الجنوبية، السودان. وتوقفت القوة في منطقة مقينص، شمال شرق مجمع دفرة النفط في شمال أبيي. وفي ١٧ نيسان/أبريل، بلغت قوات الميليشيا حوالي ٦٠٠٠ عنصر، يقدر أن من بينهم ٢٠٠٠ عنصر مسلح. وبعد اتصال القوة بحكومة السودان وعناصر قوات الدفاع الشعبي في الميدان، انسحبت جميع عناصر الميليشيا من منطقة أبيي بحلول ١٨ نيسان/أبريل. بيد أن القوة لاحظت أن عددا من الشباب المرتبطين بقوات الدفاع الشعبي والمقيمين في منطقة أبيي، عادوا إلى قراهم بكل بساطة. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أوقفت القوة تحركا غير مأذون لما يبلغ ٤٥ من أفراد القوات المسلحة

السودانية قرب الدحلوب في وسط منطقة أبيي وأعادتهم توجيههم إلى الشمال. وفي ٢٩ نيسان/أبريل، أبلغ فريق دورية تابع للقوة عن رؤية ٧٧ شابا يحملون بنادق هجومية من طراز AK-47 في بلدة كاداما في الحدود بين منطقة أبيي وولاية الوحدة وواراب في جنوب السودان. وانسحب الشباب فوراً من المنطقة بناء على طلب البعثة.

٧ - ووفقاً لخارطة الطريق التي وضعها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، سحبت حكومة جنوب السودان قوات الشرطة التابعة لها من منطقة أبيي في ١٠ أيار/مايو. وبدعم لوجستي من القوة، انتقل نحو ٧٠٠ من عناصر دائرة شرطة جنوب السودان إلى ماين أبون وأجاك كواك الواقعتين في مقاطعة التويج بولاية واراب، في جنوب السودان. وفي حفلة أقيمت في اليوم نفسه، أمر المفتش العام لدائرة شرطة جنوب السودان، لدى إعلانته رسمياً انسحاب قوات الشرطة من منطقة أبيي، أفراد الشرطة بعدم زيارة أسرهم في المنطقة وهم يرتدون الزي النظامي ويحملون أسلحة. وواصل الجيش الشعبي لتحرير السودان إبقاء اللواء التابع له في مقره الواقع في ميجان كول، على بعد حوالي ٣ كيلومترات جنوب بلدة أقوك وجنوب حدود منطقة أبيي، كما هو محدد في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٨ - وفي ١٥ أيار/مايو، بدأت قبيلة المسيرية عودتها إلى الشمال بملايين المواشي من موارد المياه والمراعي في منطقة أبيي وولاية الوحدة في جنوب السودان. وتجري رحلة العودة إلى الشمال حتى الآن بطريقة سلمية ومنظمة. ومن التهديدات الشائعة أثناء رحلة العودة وجود سرّاق المواشي. وفي ١٤ أيار/مايو، ألقت القوة القبض على ٤٦ شخصاً يشبه في قيامهم بسرقة المواشي وجردتهم من الأسلحة واستردت منهم ماشية مسروقة من قبيلة دينكا نقوك على مقربة من راضية وأم خريت ودانغا.

٩ - وفي ضوء تدهور الحالة الأمنية في ولاية الوحدة والأمن النسبي الذي توفره القوة داخل منطقة أبيي، بدأت رحلة العودة لقبيلة المسيرية قبل الوقت المعتاد في عام ٢٠١٢. وفي أوائل أيار/مايو، اضطر الرّحل إلى ورود المياه والمراعي في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة أبيي الذي تسكنه أساساً قبيلة دينكا نقوك. وفي هذا الصدد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتقل أكثر من ٤٠٠٠ من النازحين من مقاطعة أيمنوم في ولاية الوحدة في جنوب السودان إلى بلدة رومامبير، الواقعة أيضاً في الجزء الجنوبي الشرقي من منطقة أبيي.

١٠ - ولمنع نشوب أعمال العنف الأهلي، واصلت القوة الحوار مع زعماء قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك بشأن ضرورة الإحجام عن أي عمل استفزازي أو عدواني من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة الهجرة السلمية والمنظمة لقبائل الرّحل وعودة النازحين إلى ديارهم. وتعززت قدرة

القوة على منع الاشتباكات المحلية بفضل اكتمال انتشارها وزيادة دورياتها ليلاً ونهاراً. بما يبلغ ٨٠ دورية يومية في المتوسط، والاحتفاظ بنقاط تفتيش، وعمل لجان الأمن المشتركة، التي تضم ضباط القوة وزعماء المجتمعات المحلية.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة والأفرقة المتعاقدة معها وفصيلة إزالة الألغام التابعة للقوة، عملياتها لدعم القوة وعمل الوكالات الإنسانية. وواصلت الأفرقة المتعددة المهام التابعة للدائرة إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات في القرى المهجورة خلال نزاع أيار/مايو ٢٠١١. وتركز الجهد الرئيسي على إزالة المتفجرات من المرافق الصحية والمدارس وموارد المياه لضمان سلامة السكان والوكالات الإنسانية العاملة في هذه المواقع. وحتى تاريخه، أزيلت الألغام من جميع القرى الواقعة على امتداد الطرق الممتدة من بنطون إلى رومامير، ومن أبيي إلى مريال أحاك، ومن وانجوك إلى دكورا، ومن توداج إلى كوتاكو، وكذلك قالار وبيوك ومادينغ. وركزت فصيلة إزالة الألغام التابعة للقوة جهودها على معسكرات الجيش الشعبي لتحرير السودان في نونق وتاجلي وتوداش التي وجدت ألغام مضادة للأفراد وألغام مضادة للدبابات في المناطق المحيطة بها. أما بلدة أبيي بذاتها فلم تبدأ فيها بعد أعمال إزالة الألغام التي تشمل مساحة تزيد عن سبعة ملايين متر مربع.

١٢ - وبعد حادثة الألغام التي وقعت في ٢٠ آذار/مارس ودمرت فيها شاحنة تابعة للقوة ولكن لم تسفر عن أي خسارة في الأرواح، أُغلق في وجه الحركة طريقان يتجهان نحو الشمال من تاجلي. ولم يؤثر ذلك في إمكانية الوصول إلى تاجلي ذاتها أو إلى أي قرية أخرى، إذ ظلت بقية الطرق مفتوحة. ورغم هذه الحادثة، خلصت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى أن الألغام والأجهزة غير المنفجرة لن تعرقل أنشطة تقديم المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها القوة، رغم أنه ما زالت هناك بعض الأخطار.

### ثالثاً - التطورات السياسية

١٣ - لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير تسوية لمسألة الوضع النهائي لمنطقة أبيي، ولم يُحرز فيها تقدم يُذكر في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولم تتمكن لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، وهي إلى حد الآن الهيئة العاملة الوحيدة المنشأة في إطار اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه، من عقد أي اجتماع لها بسبب الاشتباكات ومظاهر التوتر المتواصلة بين البلدين. فقد أُجل للمرة الثالثة، الاجتماع الرابع للجنة، الذي كان مقرراً عقده في ١٢ نيسان/أبريل، بطلب من حكومة السودان التي عزت ذلك إلى شواغل أمنية عقب اندلاع النزاع الحدودي. وواصل

ميسّر الاتحاد الأفريقي لدى اللجنة مشاوراته مع الطرفين من أجل تحديد تاريخ الاجتماع الرابع.

١٤ - وفي حين تأخرت الجلسة العامة للآلية السياسية والأمنية المشتركة التي كان من المقرر عقدها في ٣٠ آذار/مارس بسبب الاشتباكات الحدودية، اجتمع الطرفان فعلا على المستوى الوزاري في أديس أبابا يوم ٤ نيسان/أبريل. وفي ذلك الاجتماع، قدم فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ إلى الحكومتين "قرارا مشتركا من ست نقاط لتخفيف حدة التوتر بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان". ويسعى القرار المشترك المقترح إلى التأكيد مجددا على التزام الطرفين بمواصلة المفاوضات بروح من التعاون والشراكة، وفقا لما تم الاتفاق عليه في آخر جولة للمفاوضات يوم ٧ آذار/مارس. ويلزم الطرفين بالكف فوراً عن الأعمال العدائية، واستئناف المفاوضات بحسن نية، وتنفيذ كل ما سبق من اتفاقات وقرارات في إطار الآلية، بما في ذلك مذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون الموقعة في أديس أبابا في ١٠ شباط/فبراير. ويلزم القرار الطرفين أيضا بتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها فوراً. وفي حين أشار جنوب السودان إلى استعداده لتوقيع المقترح، أعلنت حكومة السودان أنها تحتاج إلى إجراء مزيد من المشاورات في الخرطوم قبل توقيعه.

١٥ - وبخصوص المهام الجديدة المنوطة بالقوة في مجال تقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، فإن الاشتباكات على الحدود بين السودان وجنوب السودان، بما فيها القصف الذي قامت به القوات المسلحة السودانية واحتلال الجيش الشعبي لتحرير السودان لمدينة هجليج، أعاقَت تنفيذ لاتفاق ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، واتفاق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بشأن بعثة دعم رصد الحدود.

## رابعاً - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٦ - نظرا للوضع الأمني الحرج على الحدود بين السودان وجنوب السودان، واصلت القوة استعداداتها للإسراع بتنفيذ مهامها في مجال تقديم الدعم للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٤ (٢٠١١). وأوفدت القوة وإدارة عمليات حفظ السلام بعثة لإجراء مسح تقني يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل، وذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وشمل المسح كلا من الرنك، وبالوغ، وميلوت، والثرجات، وبنتيو. وحددت البعثة القائمة

بالمسح الاحتياجات العملية الرئيسية المتعلقة بالأعمال الهندسية، ومراقبة التحركات، والطيران، وخطوط الإمداد، والنقل البري، وخدمات الاتصالات، والأمن.

١٧ - ونظرا لضرورة التعجيل بتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وافقت حكومة إثيوبيا على اقتراح القوة باتخاذ بلدة أسوسا في إثيوبيا مقرا مؤقتا للآلية. وسوف يمكن هذا الترتيب من إعمال الآلية فورا، ريثما يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة، وهي المقر الدائم للآلية، والمنطقة الحدودية الآمنة والمتروعة السلاح، والخريطة المرجعية. وسيجري نقل الموارد البشرية واللوجستية الموجودة في أسوسا تدريجيا إلى المواقع المتفق عليها لإيواء الآلية. وفي ٦ و ٧ أيار/مايو، سافر رئيس البعثة إلى الخرطوم وجوبا لإقناع مسؤولي السودان وجنوب السودان بضرورة ضمان النشر السريع لمراقبيهم الوطنيين، والموافقة على قائمة المراقبين الدوليين ومنحهم التأشيرات اللازمة.

## خامسا - الحالة الإنسانية

١٨ - لا يزال أغلبية ممن يفوق عددهم ١١٠ ٠٠٠ من أفراد قبيلة دينكا نقوك الذين فروا من منازلهم في منطقة أبيي مشردين وعازفين عن العودة إلى قراهم بسبب استمرار وجود قوات مسلحة غير مأذونة من السودان، وبسبب انعدام المساعدات الغذائية وفرص كسب الرزق. ومع ذلك، فقد تواصلت العودة التدريجية لأفراد قبيلة دينكا نقوك النازحين إلى منطقة أبيي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وحتى ١ أيار/مايو، أفادت القوة بأن أكثر من ٦ ٠٠٠ نازح من أفراد قبيلة دينكا نقوك عادوا إلى قراهم في منطقة أبيي، ووصلوا شمالا إلى مدينة أبيي، وونرواك، ودنغوب، وتاجلي، ومريال أشاك. وقد عاد ٢٠٠ من هؤلاء إلى مدينة أبيي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعينت القوة عائدتين يهيئون أراضيهم للزراعة أثناء موسم الأمطار في عدد من المناطق. ولم تتمكن وكالات الأمم المتحدة من التحقق من عودة النازحين في أغلب أنحاء منطقة أبيي. غير أن سبل الوصول، كما أُشير، تتحسن تدريجيا نظرا لجهود إزالة الألغام. وتواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين من أفراد قبيلة دينكا نقوك، مع التركيز خاصة على منطقة أفوك وولاية واراب المجاورة في جنوب السودان.

١٩ - وفي نيسان/أبريل، قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه حصصا غذائية شهرية إلى ١١٢ ٠٠٠ من النازحين في منطقة أبيي وولاية واراب. وأجرى برنامج الأغذية العالمي بواسطة شركائه عمليات للتحقق من النازحين في المناطق المجاورة لأفوك في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل، وفي ولاية واراب في جنوب السودان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل. وكانت الإمدادات الضرورية لدعم السكان خلال الأشهر من تموز/يوليه

إلى أيلول/سبتمبر في طور التخزين المسبق في ثلاثة مواقع في منطقة أبيي وخمسة أخرى في ولاية واراب في جنوب السودان.

٢٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وفر شركاء المساعدة الإنسانية الخيام للأهالي، في حين مدت القوة المجتمعات المحلية بالمياه. وأجرى شركاء في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة تقييمات في مدينة أبيي ووزعوا الصابون كجزء من أنشطتهم في تشجيع النظافة. وواصل شركاء في مجال الصحة تقديم الخدمات والدعم الغذائي بإرسال عيادات متنقلة إلى القرى الواقعة شمال نهر كير/بحر العرب. ووزع شركاء في مجال الأمن الغذائي ومصادر الرزق بذورا وأدوات زراعية على ما يقارب ١٥ ٠٠٠ شخصا في القرى المحيطة بأفوك. وفي مدينة أبيي، وكذلك في الجزء الشمالي من منطقة أبيي، قام شركاء في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة، مثل المنظمة الدولية للهجرة، بإصلاح الآبار والمواقع المائية بغية تأمين إمدادات المياه لقبائل المسيرية الرُّحَل ومواشيهم. وساعدت الوكالات الإنسانية أيضا أشخاصا في رومامير نزحوا من ولاية الوحدة في جنوب السودان، وزودتهم بخدمات صحية ومواد غير غذائية. وواصل شركاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) العاملون في المنطقة تسجيل الأطفال المنفصلين عن أسرهم والقيام بتعقب تلك الأسر.

## سادساً - حماية المدنيين

٢١ - واصلت القوة تنفيذ استراتيجيتها المتعددة الجوانب لحماية المدنيين، التي وضعت لتأمين هجرة الرحل وعودة النازحين بصورة سلمية ومنظمة ودعم عمل اللجان الأمنية المشتركة وتوجيهه. وتشمل تلك الاستراتيجية إجراء عمليات الرصد وتقييمات الإنذار المبكر، وتسيير دوريات نهارية وليلية، وتعزيز الحوار فيما بين الأهالي على الصعيد المحلي، وإجراء عمليات المصالحة بإشراك الزعماء التقليديين لقبيلتي المسيرية ودينكا نقوك إعداداً لمؤتمرات التعايش السلمي المقررة، والتفاعل مع المسؤولين الحكوميين في السودان وجنوب السودان.

٢٢ - وواصل رئيس البعثة أيضا إشراك السلطات المحلية في ولاية شمال بحر الغزال وولاية الوحدة وولاية واراب لتسهيل هجرة قبيلة المسيرية، بصورة سلمية ومنظمة، إلى جنوب السودان. وفي ٨ و ٩ نيسان/أبريل، عقد رئيس البعثة اجتماعاً مع حكام الولايات الثلاث لمناقشة الحاجة الماسة لتسهيل وصول قبيلة المسيرية إلى المياه والمراعي في تلك الولايات، والإعداد لعودتها نحو الشمال وتعزيز الحوار فيما بين الأهالي. ولتفادي الحوادث المحتملة خلال رحلة العودة نحو الشمال، وقامت القوة بوضع وتنفيذ استراتيجيتها لتسهيل رحلة العودة بطريقة سلمية ومنظمة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، أجرت القوة اتصالات

بالمجتمعات المحلية بشأن هذه المسألة وحددت هوية سُراق الماشية المحتملين وغيرهم ممن قد يعرقلون هذه العملية.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان النزاع الحدودي الدائر بين السودان وجنوب السودان واحتمال انتقاله إلى منطقة أبيي مصدر قلق بالغ فيما يتعلق بحماية المدنيين. فبالإضافة إلى القصف الجوي الذي وقع قرب أم خريت في ٣١ آذار/مارس وتوغلات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي في منطقة أبيي، أعرب السكان المحليون في أقوك للقوة عن قلقهم من القصف الجوي المستمر في ولاية الوحدة المجاورة. ولتخفيف الخطر المتزايد لوقوع اشتباكات بين الأهالي وأي انتقال محتمل لأعمال العنف إلى منطقة أبيي، اتخذت القوة سلسلة من التدابير الوقائية. وشملت تلك التدابير التعاون السياسي القوي مع السلطات المعنية في السودان وجنوب السودان لكفالة التزامها بالإحجام عن القيام بأي عمل من شأنه أن يعرض للخطر الحالة الأمنية العامة في منطقة أبيي وبسحب ما تبقى من قواتها، وكذلك التعاون القوي مع زعماء أهالي المسييرية ودينكا نقوك لإقناعهم بضرورة الامتناع عن القيام بأي عمل قد يشعل فتيل النزاع القبلي. وعلاوة على ذلك، رصدت القوة عن كثب حركة الجماعات المسلحة غير المأذونة من أجل منعها من التوغل في منطقة أبيي، ونزعت سلاح أي كان يحمل سلاحاً من الأفراد أو الجماعات المحلية، ووطدت حضورها العسكري بطرق أبرزها إعادة تنظيم مواقع قواتها.

٢٤ - ولم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير تطورات أخرى في ما يتعلق بتفعيل رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، وفق ما ورد في الفقرة ١٠ من القرار ١٩٩٠ (٢٠١١).

## سابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٢٥ - في ١ أيار/مايو، بلغ عدد أفراد العنصر العسكري للقوة ٨٨١ ٣ فرداً من أصل القوام المأذون البالغ ٢٠٠ ٤ فرد (انظر المرفقين الأول والثاني من هذا التقرير). أما الأفراد الباقون، وعددهم ٣١٩ فرداً، فقد خُصصوا للعمل في وحدة الطيران الجوي التابعة للقوة والآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وفي القطاع الشمالي، نُشرت الكتيبة الثانية بقوام سرايا في قواعد العمليات في دفرة، وتوداج، وأم خريت، واللو، وبقوام فصيلة واحدة في تاجلي. وفي القطاع الأوسط، نُشرت الكتيبة الأولى بقوام سرايا في قواعد العمليات في مقر القيادة في أبيي وفي مدينة أبيي، ودونقووب، وبقوام فصائل في نونق وعلال وونروك. وفي القطاع الجنوبي، نُشرت الكتيبة الثالثة بقوام سرايا في قواعد العمليات في أقوك، وبتتون، ومريال أجاك، وأتوني، وبقوام فصائل في لوبونق/لوفونق، وكولونيال، وجسر بنتون (انظر



المرفق الثاني من هذا التقرير). وعُزز القطاع الشمالي بسرّية دبابات والقطاع الأوسط ببطارية مدفعية ميدانية.

٢٦ - وبمراعاة حركة الهجرة الجارية حالياً في جنوب غرب منطقة أبيي وفي شرقها، وعودة بعض النازحين إلى شمال نهر كير/بحر العرب، قامت القوة، في حدود إمكاناتها المتاحة، بإجراء عملياتها في الجزء الأكبر من منطقة أبيي، وسيّرت دورياتها على نطاق واسع ليلاً ونهاراً، باستخدام ناقلات الجنود المصفحة، وذلك لردع أي تهديدات، وكثفت وجودها على نحو باد للعيان من أجل تيسير حركة الهجرة والعودة على نحو سلمي ومنظم. ولم يبلغ عن وجود أي قيود على حرية التنقل، كما أبدت القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية وجهاز شرطة جنوب السودان مواقف إيجابية إزاء البعثة. ونشرت القوة طائرتين عموديتين عسكريتين للخدمات من أجل تكثيف وجودها على نحو باد للعيان، وتحسين مصداقيتها وتأثيرها الرادع.

٢٧ - وما زالت هناك عقبات رئيسية تحول دون إنشاء دائرة شرطة أبيي، ويعود ذلك إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠١١، بما في ذلك الفشل في إنشاء إدارة منطقة أبيي. ويظل إنشاء دائرة شرطة أبيي التي تكون تابعة لإدارة منطقة أبيي ضرورة ملحة.

## ثامناً - دعم البعثة

٢٨ - في أعقاب القرار الذي اتخذته حكومة السودان في ٣ آذار/مارس بمنح تأشيرات لدخول ٢٨ من موظفي الأمم المتحدة المدنيين و ٥١ متعاقداً، سافر ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة المدنيين إلى الخرطوم في ١٦ نيسان/أبريل وحصلوا على تأشيرة الإقامة في السودان في ١٧ نيسان/أبريل. وسافرت مجموعة ثانية تضم سبعة من موظفي الأمم المتحدة المدنيين وخمسة من المتعاقدين إلى الخرطوم في ٢٢ نيسان/أبريل وحصلوا على تأشيرة الإقامة في السودان في ٢٩ نيسان/أبريل. وعلاوة على ذلك، حصل ٣٣ مراقباً عسكرياً و ٢٤ من ضباط الأركان على تأشيرات دخول، ويجري حالياً نشرهم في منطقة البعثة.

٢٩ - وزادت البعثة القدرة التخزينية للمواد الغذائية للتمكن من تخزين مواد غذائية غير قابلة للتلف تكفي لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر. ومع ذلك، فخلال موسم الأمطار المقبل، ستكون هناك حاجة إلى نقل مواد غذائية جواً من واو في جنوب السودان، بسبب التدهور السنوي لحالة الطرق الرابطة بين واو وأبيي. وسيكون لذلك أثر بالغ على استخدام الأصول الجوية وعلى الميزانية. وقد تلف محتوى تسع حاويات للمواد الغذائية كانت قد احتجزتها السلطات

السودانية في بورتسودان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وتم التصرف في جميع تلك المواد في عن المكان.

٣٠ - ونظراً لنقص الموظفين ذوي المهارات الحاسمة في مجال دعم البعثة، والذي يعود في جانب منه إلى تأخر منح التأشيرات السودانية (تأشيرات الدخول والإقامة)، لا يزال أغلب أفراد القوة يقيمون في الخيام. وتُبذل جهود في الوقت الحالي لبناء أكبر عدد ممكن من المرافق قبل أن يتعذر ذلك عندما يحل موسم الأمطار.

## تاسعاً - الآثار المالية

٣١ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٤١/٦٦، مبلغ ١٧٥,٥ مليون دولار لتغطية نفقات القوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال الفترة التي تلي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية.

٣٢ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٨,٨ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ما مجموعه ٣٩٣,٣ مليون دولار.

٣٣ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢، جرى تسديد التكاليف للحكومات المساهمة بقوات والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على التوالي، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

## عاشراً - ملاحظات وتوصيات

٣٤ - تدهورت العلاقات بين حكومتي السودان وجنوب السودان بشكل كبير منذ أن وافقتا على إجراء المفاوضات بينهما بروح من التعاون والشفافية، في شهر آذار/مارس. وألحق القتال الدائر على الحدود ضرراً كبيراً بالجهود المستمرة التي تبذلها كلتا الحكومتين بدعم من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ومبعوثي الخاص، ورئيس القوة من أجل تنفيذ اتفاقات ٢٠ حزيران/يونيه، و ٢٨ حزيران/يونيه، و ٣٠ تموز/يوليه تنفيذاً فعالاً.

٣٥ - وإنني أثنى على إعلان حكومتي السودان وجنوب السودان قبولهما لخارطة الطريق التي وضعها مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأدعوها معاً إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، والسعي إلى حل جميع الخلافات العالقة عن

طريق الحوار والمفاوضات السلمية، وفقاً لخارطة الطريق ولقرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢ أيار/مايو.

٣٦ - إن إنشاء وتشغيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بشكل فعال، لأداة هامة يجب أن يستخدمها الطرفان لبناء الثقة وتجنب المزيد من العنف. وإنني أحث الحكومتين كليهما على استكمال المتطلبات اللازمة لتفعيلها. وعلاوة على ذلك، يتطلب الأداء الفعال للآلية المشتركة، بعد تفعيلها، تعاونهما المستمر في نشر المراقبين الوطنيين في الوقت المناسب، وتسهيل تنقل جميع المراقبين الدوليين دون عراقيل، بما يشمل إصدار تأشيرات الدخول والإقامة.

٣٧ - ولن يتحسن الوضع الأمني الهش بشكل عام في منطقة أبيي ما دامت حكومة السودان لم تسحب قواتها وفقاً للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) ولخارطة الطريق التي وضعها مجلس السلام والأمن. وأعاق التأجيل المتكرر للاجتماع الرابع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي الزخم الكبير الذي أحرز باعتماد عدد من القرارات التطلعية التي اتخذت أثناء اجتماع اللجنة الثالث في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وينبغي بذل كل جهد ممكن لعقد الاجتماع الرابع دون مزيد من التأخير.

٣٨ - ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يتم إنشاء إدارة منطقة أبيي دون مزيد من التأخير. فغياب الإدارة ودائرة الشرطة في منطقة أبيي يسبب صعوبات جمة للقوة التي لا تشمل ولايتها معالجة مشاكل القانون والنظام أو توفير أي من الخدمات الأخرى اللازمة للعودة السلمية للنازحين وتنقل قبائل الرحل. وهذا يطرح مشكلة عويصة في منطقة أقوك بعد انسحاب أفراد دائرة شرطة جنوب السودان. ويمكن أن يحدث وضع مماثل أيضاً في مدينة أبيي إذا أعقب انسحاب القوات المسلحة السودانية تزايد عدد العائدين من النازحين. ولمعالجة هذه المسائل، أحث حكومتي السودان وجنوب السودان على مواصلة العمل عن كثب مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وكذلك مع مبعوثي الخاص، ورئيس القوة من أجل تحديد مواعيد مناسبة لعقد الاجتماع المقبل للجنة الرقابة المشتركة في أبيي.

٣٩ - وإنني أشيد بالقوة لتعاونها المتواصل مع أهالي قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك لكفالة سير عمليات الهجرة والعودة بشكل سلمي ومنظم، وللتمهيد لإرساء حوار بين الأهالي طال انتظاره. ومع ذلك، لكي يصبح الحوار والمصالحة أمراً واقعاً لا جدال فيه، من الضروري حتماً أن تقدم حكومتا السودان وجنوب السودان دعمهما السياسي الكامل لعمليات العودة والهجرة وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتحسين ظروف عيش أهالي القبيلتين على حد

سواء. وإنني أحث الحكومتين كلتيهما على العمل عن كثب مع الوكالات الإنسانية المعنية ومع القوة بغية تحديد طرائق ملموسة لتيسير وصول العاملين في المجال الإنساني بحرية ودون عوائق إلى جميع الأهالي المتضررين في منطقة أبيي. وبالمثل، ينبغي أن تحول الحكومتان قرارات لجنة الرقابة المشتركة في أبيي إلى إجراءات ملموسة من أجل إقامة منتدى للتفاعل المنتظم بين اللجنة وفريقي الأمم المتحدة القطريين في السودان وجنوب السودان، وإنشاء فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بالمساعدة الإنسانية.

٤٠ - أخيراً، أود أن أعرب عن امتناني لحكومة إثيوبيا لدعمها الثابت للقوة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الخاص، هايلي منقريوس، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ برئاسة ثابو مبيكي لما بذلوه من جهود متواصلة لمساعدة الطرفين في حل خلافاتهما المستمرة بشأن الطرائق العملية لتنفيذ مختلف الاتفاقات التي وقّعها. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن امتناني لرئيس البعثة، الفريق تاديسي ويردي تسفي، وموظفي القوة لما بذلوه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي، ولتيسير عودة النازحين وهجرة قبائل الرحل بشكل سلمي ومنظم، ولتشجيع إقامة حوار دائم بين الأهالي، غالباً في ظل ظروف صعبة جداً.

## المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
بنن	خبراء موفدون في مهام	١		
بوليفيا	خبراء موفدون في مهام	١		
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهام	١٤٧	٦	١٥٣
	أفراد الوحدة	٣ ٦٠٤	١٩٩	٣ ٨٠٣
غانا	خبراء موفدون في مهام	١		١
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهام	١		١
الهند	خبراء موفدون في مهام	٢		٢
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهام	١		١
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهام	١		١
منغوليا	خبراء موفدون في مهام	٢		٢
نيبال	خبراء موفدون في مهام	٤		٤
باراغواي	خبراء موفدون في مهام	١		١
بيرو	خبراء موفدون في مهام	٣		٣
الفلبين	خبراء موفدون في مهام	١		١
الاتحاد الروسي	خبراء موفدون في مهام	٢		٢
رواندا	خبراء موفدون في مهام	٢		٢
سيراليون	خبراء موفدون في مهام	١		١
سري لانكا	خبراء موفدون في مهام	٢		٢
تنزانيا	خبراء موفدون في مهام	١		٢
أوروغواي	خبراء موفدون في مهام	١		١
زامبيا	خبراء موفدون في مهام	١		١
زمبابوي	خبراء موفدون في مهام	١		١
المجموع		٣ ٩٨٧		

